

تقييم إداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم دراسة تحليلية للمدة من (1980-2003)

أ.م.د. ثريا عبد الرحيم

قسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة بغداد

المقدمة

تلعب السياسة النقدية دوراً فاعلاً ومتميزاً في تحقيق معدلات نمو عالية وتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي وبالأخص الحد من ظاهرة التضخم.

يمكن حصر اهداف السياسة النقدية في الدول النامية والعربية خصوصاً من خلال التعرف على الاغراض المنصوص عليها في التشريعات وتشمل (تحقيق استقرار نقدي، المحافظة على قيمة العملة، تشجيع النمو الاقتصادي، تطوير الاسواق المالية والنقدية، استقرار الاسعار، تحقيق التوازن الداخلي والخارجي)⁽¹⁾

مع ملاحظة وجود اولويات للاهداف المعلنة فمثلاً نجد في الولايات المتحدة تركيز على استقرار الاسعار وفي بريطانيا فإن البنك المركزي حدد الهدف الرئيسي وهو المحافظة على استقرار قيمة العملة والمحافظة على استقرار النظام المالي محلياً ودولياً، اما في ألمانيا فإن هدف السياسة النقدية ينصب على تحقيق استقرار الاسعار. ان عملية التصحيح الاقتصادي والتي تعنى بتصحيح اوضاع اقتصادية مثل العجز في ميزان المدفوعات او عجز الميزانية العامة او ارتفاع الاسعار او زيادة المديونية وتظهر الكثير من الادبيات الاقتصادية اهمية الدور المتميز للسياسة النقدية في عملية التصحيح الاقتصادي.

وبالرغم من تطور مهمة السياسة النقدية الا انها تتفاعل مع السياسة المالية في عدد من المجالات لأن السياسيتين تستهدفان اهدافاً نهائية واحدة ويشتركان في بعض قنوات التأثير ونجد ايضاً ان هدف السياسة النقدية يكون احياناً هدف مالي مثل الدين العام.

وقد تسعى احياناً السياسة المالية الى تحقيق اهداف نقدية اذن نستطيع القول ان السياسة النقدية تحتاج الى اجراءات مكتملة من قبل السياسة المالية تكملها ولا تتعارض معها للوصول الى الهدف النهائي.

عند القاء الضوء على واقع الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر نجد ان المشكلة الرئيسية المطروحة هي وجود بطالة بنسبة عالية تفوق ما حددته الامم المتحدة في نسبة المقبولة من البطالة والتي حددت بـ 6% اما في العراق فإن نسبة البطالة تجاوزت الحد المعقول حيث تقاربت التصريحات بهذه النسب والتي قيل عنها انها بلغت 30% وفق تقديرات وزارة التخطيط والأمناء.

وبغض النظر عن هذه الارقام نجد ان ظاهرة البطالة تزامنت مع وجود تضخم كبير ومزمن وارتفاع في مستوى الاسعار على سبيل المثال بلغت نسبة التضخم في المستوى العام للأسعار عام 2002 19.31% وهذه دلالة واضحة بأن التضخم الموجود في الاقتصاد العراقي هو تضخم جامح ومنفلت.

ولا يكن ارجاع سبب ذلك الى سياسة الاصدار النقدي فقط، بل هناك عدة اجراءات سواء نقدية او مالية ادت الى تفاقم ارتفاع الاسعار وتفسير ذلك ان أي اجراءات للسلطات النقدية لا بد لها ان تنتقل بآثارها على قنوات عديدة قد تشمل اسعار الصرف، اسعار الفائدة، اسعار السندات الى غيرها بالاضافة الى ان مسؤولية السلطات النقدية هي مسؤولية جسيمة ومعقدة لأنها تحتاج الى حزمة من القوانين والتشريعات والاجراءات ووضع اولويات محددة للهدف النهائي والذي يحدد من قبل صانعي

(1) د. علي توفيق الصادق (السياسة النقدية في الدول العربية) صندوق النقد العربي مايو 1996.

القرار الاقتصادي اذ لا يمكن للسلطات النقدية ان تقوم بتحقيق هدفين في آن واحد وانما ينصب جل الاهتمام بهدف له اولويات لمعالجة مشكلة معقدة ولها آثار سلبية وخطيرة على الاقتصاد. ونرى ان السلطات النقدية في موقف لا تحسد عليه خصوصاً مع بروز ظاهرة (التضخم الركودي) في العراق ونظراً لتثعب اسبابها وتداخلها ناهيك عن ان نجاح السياسة النقدية يعتمد على التوافق مع البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع الاخذ بنظر الاعتبار ان البنية الاقتصادية في العراق لم تكن مهياةً لأنجاح مسار السياسة النقدية وخصوصاً اذا اعلنا ان الاقتصاد العراقي اقتصاد احادي الجانب ويعتمد على موارد النفط والتي تعتبر المصدر الوحيد تقريباً لتمويل القطاعات الاقتصادية حيث تصل نسبة التمويل الى 90% من اجمالي تمويل الميزانية العامة للدولة. اضافة الى ان الاطار العامة للمؤسسات المصرفية متواضع من حيث الاداء والكفاءة وببطء في مواكبة التطورات العالمية التي الفت بظلالها على المؤسسات المصرفية العربية والعالمية مع وجود تخلف في السلوك والعادات المصرفية للأفراد مع وجود ازمة ثقة بين المواطن والمصارف التجارية والتي تعود لأسباب منها الوضع السياسي والامني من جهة مع زيادة الفجوة بين نمو وتطور القطاع المصرفي ونمو حجم السيولة وعرض النقد من جهة اخرى.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية من فكرة الدور المهم والفاعل للسياسة النقدية للحد من الازمات الاقتصادية وخصوصاً اذا توفرت بيئة اقتصادية وسياسية ملائمة مع وجود تكامل وتوافق بين كافة الاجراءات والقرارات النقدية والمالية وتوازن بين السياسات الاقتصادية الجزئية للوصول الى الهدف المحدد والمتفق عليه من قبل متخذي القرارات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص الحد من التضخم.

هدف البحث

دراسة حالة الاقتصاد العراقي والادوات المتعاقبة للسياسة النقدية خلال فترة البحث وتسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي مع توضيح دور السياسة النقدية والمؤشرات السلبية والاخفاقات التي ظهرت في تلك الفترة قيد الدراسة والتي شملت:

- 1- زيادة معدلات التضخم بدورة مستمرة.
- 2- انخفاض قيمة العملة وتراجع اسعار الصرف.
- 3- العجز المالي للميزانية العامة.
- 4- زيادة حجم المديونية.
- 5- بروز ظاهرة (التضخم الركودي)
- 6- التفاوت في توزيع الدخل والثروة.
- 7- زيادة معدلات البطالة .
- 8- اتجاه الاقتصاد نحو الركود.
- 9- زادة حجم المديونية الخارجية والداخلية.

هيكالية البحث

يتناول البحث عدة محاور تشمل:

المحور الأول: أهمية السياسة النقدية وتقييم السياسة النقدية في العراق للمدة من 1980-2003.

المحور الثاني: ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي.

المحور الثالث: تطور عرض النقد وسياسة الاصدار النقدي.

المحور الرابع: تغير اسعار الصرف

المحور الخامس: نمو الدين العام

الاستنتاجات

التوصيات

الحدود الزمانية للبحث

حددت الفترة الممتدة من 1980-2003 وذلك بسبب الاحداث التي رافقتها في احداث الحرب مع ايران ثم الحصار الاقتصادي ومن ثم الاحتلال الامريكي.

منهجية البحث

تشكل طبيعة البحث محوراً أساسياً في اعتماد المنهجية المناسبة والملائمة للبحث. حيث اعتمد البحث على المنهج التحليلي والوصفي لبيان التغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية للعراق مع تحليل الارقام والاحصائيات المتوفرة والتعرف على واقع الاقتصاد من خلال النتائج الرقمية والتي تؤكد على حجم المشكلات الاقتصادية المطروحة.

المحور الاول/ السياسة النقدية في العراق بين الواقع والإمكانات المتاحة

قبل التطرق الى واقع السياسة النقدية في العراق لا بد لنا من اعطاء صورة مختصرة لمفهوم وعمل السياسة النقدية بشكل عام مع التعرف على نوعية الوسائل والادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية وكما يلي:

اولاً- مفهوم السياسة النقدية وادواتها: (مجموعة من الاجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والتي تسيطر من خلالها على مستوى النقد والائتمان وتتم من خلال تأثير كمية النقود ووسائل الدفع بما يتلائم مع الظروف الاقتصادية للبلد وتسعى السلطات النقدية من خلال هذه الاجراءات إما الى حقن الاقتصاد بتيار نقدي اضافي او امتصاص السيولة النقدية)⁽²⁾ ويمكن القول بأن هناك مفهومين للسياسة النقدية:

المفهوم الضيق: والذي يركز على مراقبة وتنظيم عرض النقد ويهدف تحقيق اهداف اقتصادية محددة والتأثير على مستوى الإنفاق الكلي وكلفة الائتمان أي (اسعار الفائدة).

اما المفهوم الواسع: والذي يشمل اجراءات السلطة النقدية والخزينة العامة والحكومة بهدف التأثير على النقد والائتمان والدين الحكومي.⁽³⁾

ادوات السياسة النقدية: تشمل نوعين من الوسائل

أ- الوسائل الكمية (الغير مباشرة) وهي وسائل تؤثر على كمية النقود وتتضمن:

1- سعر الخصم 2- نسب الاحتياطي القانوني 3- عمليات السوق المفتوحة.

ب- الوسائل النوعية او الائتمانية (الوسائل المباشرة): وتشمل على مجموعة من الوسائل لا تؤثر على كمية النقود وانما تؤثر على إعادة توزيع النقود في فترات واتجاهات مختلفة وتتضمن:⁽⁴⁾

1- التمييز في معدل الفائدة

(2) عقيل جاسم عبد الله- النقود والمصارف- دار مجدلاوي عمان 1999.

(3) د. عوض فاضل اسماعيل- النقود والبنوك- جامعة بغداد 1990

(4) د. سامي خليل - النقود والبنوك - الكويت 1989

- 2- الاقتراض بضمان من السندات
 - 3- الرقابة على الائتمان الاستهلاكي
 - 4- التمييز في سعر الخصم.
 - 5- الافئاع الادبي.
 - 6- شرط الابداع مقدماً مقابل الاستيراد.
- اما اهمية السياسة النقدية ودورها فقد ازداد خلال القرن العشرين وخصوصاً خلال الازمة الاقتصادية (1929- 1931) لذا اعتبرت السياسة النقدية جزءاً مهماً من مكونات السياسة الاقتصادية وتسعى مختلف الدول باختلاف المذاهب الاقتصادية لجعل السياسة النقدية تؤدي اهدافها بما يتلائم مع السياسة الاقتصادية العامة.
- ثانياً- نظرة على واقع السياسة النقدية في العراق
- وضعت السياسة النقدية في العراق اهداف اقتصادية عامة واهداف نقدية على وجه الخصوص وكان من ابرزها هو المحافظة على استقرار قيمة الدينار العراقي بالاضافة الى المحافظة على الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار وتحقيق التوازن الاقتصادي بالاضافة الى سعي البنك المركزي بالاحتفاظ بغطاء العملة من النقد الاجنبي في العراق⁽⁵⁾. مع اهداف اقتصادية عامة تهدف الى تحقيق توازن اقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.
- ومهما تكن درجة الالتزام بتحقيق هذه الاهداف فإن من الصعب العمل على تنفيذها في آن واحد لوجود احتمالية تضارب الاهداف فيما بينها بالاضافة الى عدم وجود قدرة وادوات كافية لتحقيق عدة اهداف في آن واحد بل من الاستحالة لأي سلطة نقدية مهما كانت على درجة من التطور.
- لذا فإن مهمة السياسة النقدية في العراق صعبة ومحاطة ببيئة اقتصادية في غاية التعقيد حيث يمر الاقتصاد العراقي بحالة فريدة وهي ظاهرة (التضخم الركودي) بمعنى وجود النقيضين في آن واحد التضخم والبطالة.
- من هذا المنطلق والفاء مزيد من الضوء حاولنا ان نجزأ آلية عمل السياسة النقدية الى فترتين:-
- الفترة الاولى: تمتد من عام 1980 – 2003**
- اتسمت تلك الفترة بوجود ارتباط وثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية حيث شهدت تلك الفترة اجراءات وقرارات عديدة نظراً للوضع الاقتصادي الحرج بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية وقيام السلطة باتخاذ اجراءات نقدية لتمويل تزايد النفقات العسكرية والتي لقت بظلالها حيث ازداد عرض النقود بشكل كبير وعندها قام البنك المركزي بطرح سندات ادخار سميت (سندات القادسية) تم توظيفها لتمويل عجز الميزانية اضافة الى استخدام انواع متعددة من اسعار الصرف وغض النظر عن العمل بنظام اسعار الصرف الثابتة التي كان متبعة ما قبل الحرب يضاف الى الاقتراض من المؤسسات المصرفية لتمويل العجز (الدين العام). ثم تلتها فترة الحصار الاقتصادي حيث اعتمد البنك المركزي الى استخدام الادوات النقدية المباشرة (الادوات النوعية او الانتقائية) والتي صاحبها الى حد ما استخدام الادوات الكمية الغير مباشرة بمعنى آخر استطاعة البنك ان يعمل بطريقتين: مباشرة من خلال قوته وسلطته (بنك البنوك) او غير مباشرة من خلال تأثيره على وضع سوق النقد⁽⁶⁾.
- وظهر ذلك عند قيام البنك المركزي بوضع سعر وحدود للفائدة للتأثير على الائتمان بالاضافة الى وضع حدود عليا للائتمان بهدف التأثير على الميزانية العامة للمصارف مع قيود عمليات التحويل الخارجي ونسب قانونية للاستثمار في الحوالات والسندات.

(5) د. ثريا الخزرجي (امكانات السياسة النقدية في العراق ودورها في تشجيع الاستثمار)

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية/ جامعة بغداد العدد 40 سنة 2005.

(6) قرارات مجلس ادارة البنك المركزي للفترة من 1990 – 1997.

وخلاصة القول ان السياسة النقدية في فترة الحصار اقتصرت على الادوات النقدية المباشرة والغير مباشرة⁽⁷⁾.

بعد عام 1995 اتخذت اجراءات نقدية تقشفية لمعالجة التضخم المنفلت من خلال الضغط على الانفاق الحكومي وتحديد اوجه الهدف في الميزانية العامة للدولة وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الاعفاءات والغاء الدعم. هذه القرارات كان لها الاثر المباشر في انخفاض في المستوى العام للأسعار وتحسن في سعر صرف الدينار ولكن في الوقت ذاته ادت هذه الاجراءات الى زيادة الى حد ما في نسبة البطالة بسبب السياسات التقشفية.

يضاف الى اجراءات اخرى تضمنها السياسة النقدية الا وهي تحرير اسعار الصرف والسماح للسوق الموازي للنقد الاجنبي ان يعمل بصورة مطلقة مع تدخل البنك المركزي من فترة لآخرى ببيع الدولار الى المصارف التجارية ومكاتب الصيرفة بالمزاد العلني. كل هذه الاجراءات ساعد الى حد ما باستقرار الاسعار اضافة الى وجود مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء).

الفترة الثانية: مرحلة ما بعد عام 2003

في فترة ما بعد الاحتلال وعند تشكيل الحكومة الانتقالية شرعت قوانين واتخذت اجراءات كان الهدف منها اطلاق اليد ومنح استقلالية الى حد ما للبنك المركزي العراقي باتخاذ الاجراءات ورسم سياسات نقدية تعالج الوضع الاقتصادي المتردي والتضخم المنفلت والفوضى النقدية ولم يعد البنك المركزي الرافعة المالية لتمويل عجز الموازنة المالية حيث بدأ البنك المركزي باتخاذ وسائل وادوات غير مباشرة منها تحرير اسعار الفائدة والكف عن التدخل في اوجه وكلفة الائتمان مع السعي لتنظيم نمو الكتلة النقدية وفقاً لمتطلبات الاستقرار الاقتصادي (استخدام العراق لنظام الصرف المرن وقيام البنك المركزي بإدارة مزاد العملة الاجنبية كسوق منظمة الصرف)⁽⁸⁾.

وما زال البنك المركزي يستخدم الاحتياطي القانوني كأداة للتأثير على السيولة العامة وسيولة الجهاز المصرفي خاصة حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 25% مع استثناء للودائع الحكومية من هذه النسبة، واعتمد البنك المركزي على ما يسمى (معدل الفائدة) وتبلغ 6% بقرض على اساسه المصارف عند مواجهة أزمة سيولة مع اضافة نقطتين في القرض الاول وثلاثة نقاط في القرض الثاني.

ويسعى البنك المركزي الى تطوير السوق النقدية الثانوية من خلال السماح للمصارف ببيع وشراء حوالات الخزينة والسندات الحكومية على امل ان ينتقل الى (عمليات السوق المفتوحة) مع العمل على استخدام عدد من الادوات الجديدة التي تكمل مزاد العملة اليومي من خلال القيام بعمليات منتظمة لبيع وشراء السندات الحكومية في السوق الحرة.

المحور الثاني/ ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي

ان التضخم ظاهرة ليست جديدة على الاقتصاد العراقي ويمكن القول ان التضخم في الاقتصاد العراقي كان موجود منذ فترة السبعينات وخصوصاً بعد ارتفاع اسعار النفط عالمياً وعند تطبيق خطط التنمية الخمسية والانفجارية في تلك الفترة حيث عمدت الدولة الى التضخم المستهدف من خلال القيام بمشاريع تنموية كبيرة تم تمويلها في الزيادة الحاصلة في ميزانية الدولة بفضل ارتفاع اسعار النفط عالياً وبعد قرار تأميم النفط وكان الهدف منها تحريك الاقتصاد العراقي نحو الرواج مع زيادة رواتب الموظفين والانفتاح على الاستيرادات من الخارج لتغطية الطلب المحلي المتزايد على السلع. وشهدت العملة العراقية ارتفاع كبير في قيمتها حيث حدد سعر صرف الدينار العراقي = 3.33 دولار واعتماد البنك المركزي على سياسة اسعار الصرف الثابتة ساعد ذلك على

(7) سامي عطو : دور السياسة النقدية خلال فترة الحصار/ دراسات اقتصادية/ بيت الحكمة- العدد 2 سنة 1999.

(8) د. مظهر محمد صالح/ عضو مجلس ادارة البنك المركزي/ ملاحظات عن السياسة النقدية - بحث غير منشور

خلق ثقة عالية بين المواطن وعملته المحلية ولم يكن هناك دوراً كبيراً للدولار أو لأي عملة أجنبية في الاقتصاد العراقي آنذاك.

اعتمدت الدولة على سياسة التسعير المركزي للسلع وسياسة دعم الاسعار والهدف منها هو المحافظة على استقرار الاسعار وكان التضخم آنذاك غير ظاهر ويسمى (بالتضخم المكبوت) والتغير الكبير الذي حصل في الاقتصاد هو تحول الاقتصاد العراقي الى اقتصاد حرب بعد عام 1980 في بدء الحرب مع ايران حيث اظهرت اتجاهات الاسعار وجود التضخم المستوطن المترافق من سيطرة القطاع النفطي وظروف الحرب بدأت الزيادات الواضحة في مستوى الاسعار تدريجياً.

وبعد احداث 1990 حيث فرضت العقوبات الاقتصادية المتمثلة بالحصار الاقتصادي مع تدمير البنى التحتية بعد العدوان الامريكي عام 1991 لجأت الحكومة الى الاصدار النقدي بهدف الاعمار وملئ فجوة الايرادات كان ذلك سبباً مهماً في احداث تضخم مزمن ومفرط ومنفلت بعد ان كان تضخم جامح في عقد الثمانينات. والجدول رقم (1)

جدول رقم (1)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك بالاسعار الثابتة (100-1988) للمدة (1980-2003) %

السنوات	الارقام القياسية لأسعار المستهلك	التغير السنوي %	السنوات	الارقام القياسية لأسعار المستهلك	التغير السنوي %
1	2	1	2		
1980	41.7	-	1992	848.8	83.672
1981	49.9	19.664	1993	2611.1	207.622
1982	56.6	13.426	1994	15461.6	492.148
1983	63.5	12.1908	1995	69792.1	351.389
1984	68.5	7.874	1996	59020.8	15.433-
1985	71.4	4.233	1997	72610.3	23.023
1986	72.3	1.261	1998	83335.1	14.770
1987	82.4	13.969	1999	93816.2	12.577
1988	100	21.359	2000	98486.4	4.978
1989	106.3	6.3	2001	114612.5	16.374
1990	161.2	51.646	2002	136752	19.316-
1991	461.9	186.538	2003	8079	1592.7-

النمو السنوي المركب للارقام القياسية لأسعار المستهلك

السنوات	1980-1985	1986-1990	1991-1995	1996-2003	1980-2003
معدل النمو السنوي المركب %	10.671%	18.59%	129.39%	12.871%	55.921%

المصدر:

(1) العمود رقم (1) المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.

العمود رقم (2) تم حسابه من قبل الباحثة

تم حساب معدلات النمو السنوي المركبة من قبل الباحثة بالاستناد الى العمود رقم (1).

حيث نلاحظ ان معدلات التضخم متباينة في الارتفاع والانخفاض خلال السنوات 1980 واعتبارها سنة اساس حيث ان التفاوت في معدلات التضخم كان قليلاً خصوصاً للفترة من 1981 لغاية 1990 وكانت نسبة التضخم تتراوح ما بين 19% الى 10.6% ويمكن ان نصف التضخم آنذاك بالتضخم المعتدل المقبول اقل من 10% وما بين التضخم الجامح ما يزيد عن 10% ويعزى السبب في ذلك الى السياسات الاقتصادية المتبعة آنذاك في دعم الاسعار وسياسة دعم المواد الضرورية التي يتم تسعيرها مركزياً.

ولكن نلاحظ ان القفزة الكبيرة في ارتفاع الاسعار حصلت مباشرة في عام 1991 حيث قفزت نسبة التضخم من 51% عام 1990 الى 186% عام 1991 واستمرت الزيادة الكبيرة في الاسعار بشكل كبير وتلقت بوجهها عام 2001 حيث شكلت ما يعادل 114612% باستثناء عام 1996 حيث كان معدل النمو سالباً بمعنى انخفاض في شبه التضخم ويعزى ذلك الى السياسة النقدية التشفيفية المتبعة آنذاك اضافة الى توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) مع وجود سياسة ترشيد الاتفاق وإيقاف طبع النقد يضاف الى اسباب اخرى ادت الى التفاوت في معدلات التضخم ضمن تلك الفترة منها:

- 1- السياسات التشفيفية والبطالة.
- 2- الحصار الاقتصادي.
- 3- اصدارات نقدية جديدة.
- 4- إعادة الاعمار.
- 5- وجود البطاقة التموينية.
- 6- زيادة الايرادات العامة من خلال فرض ضرائب سميت بضريبة التضخم والتي عمل بها في عام 1996 مع وجود رسوم والتحويل الى سياسية التمويل الذاتي لبعض الوزارات والمؤسسات.

ومن اجل توصيف معدلات التضخم واعطاءها تسمية مناسبة من خلال المقارنة بين معدل التضخم ومعدل النمو السنوي وسواء كان التضخم حاد ام مزمن حيث يمكن القول ان التضخم المزمن حيث يتزايد عرض النقد منه بصورة اكبر من تزايد المستوى العام للأسعار والعكس صحيح في حالة التضخم الحاد.

نلاحظ من الجدول (1) ان الفترة من (1992-1995) شهدت معدلات تضخم حادة والسبب في ذلك هو بروز ظاهرة (الدولة) بمعنى ان المواطن العراقي يتجنب الاحتفاظ بالدينار والتحول الى استخدام الدولار لأنه اكثر ثبات وثقة حيث ساد الدولار في التعاملات النقدية سواء مخزن للقيمة او اداة للتحاسب او اداة للدفع الاجل وعقد الصفقات التجارية انعكست هذه الظاهرة على التأثير سلباً على الاسعار المحلية وانخفاض في القوة الشرائية للدينار، اما الفترة من (1996-2002) باستثناء عام 1998 كانت معدلات تضخم مزمنة والسبب في ذلك الارتفاع النسبي الذي حققه الدينار العراقي بعد ازمة الانهيار في الاسعار عام 1996 مع زيادة القوة الشرائية للدينار ولكن كل ذلك لم يحد من سيطرة الدولار في التعاملات التجارية واليومية على الاقتصاد العراقي.

بالاضافة الى توجه الافراد في الحصول على الاموال الحقيقية والذهب والعقار والسلع المعمرة للتعويض عن انخفاض قيمة الدينار العراقي والذي اصبح مخزن يسئ للقيمة في تلك الفترة مما افقده وظائفه كنقد.

نستطيع القول ان بروز (ظاهرة الدولار) هي كردة فعل على التضخم في أي اقتصاد في العالم بالاضافة الى فقدان الثقة بالنقد المحلي يساعد ايضاً على تفاقم الازمة في مستوى الاسعار حيث تصبح الاسعار عرضة للتغيرات الحاصلة في قيمة النقد الاجنبي وفقاً لآلية العرض والطلب. كما ويشير الجدول رقم (2) الى وجود فجوة تصحيحية كبيرة تؤثر مدى وجود تغيرات كبيرة في معامل الاستقرار النقدي والذي يمثل الفرق بين المعدلات السنوية لنمو عرض النقد مطروحاً منها معدلات النمو السنوية في الناتج المحلي الإجمالي حيث يلاحظ من الجدول ان الضغوط التضخمية بدأت بالازدياد منذ عام 1986 حيث بدأت السلطات النقدية بزيادة الاصدارات النقدية لتمويل الانفاق العكسي حيث ازدياد الفجوة كما في العمود رقم (5) حتى بلغت اوجها عام 1995 حيث بلغت 213.44 مليون دينار مما يعني تفوق الزيادة في معدلات نمو عرض النقد على معدلات النمو في الناتج الإجمالي والذي عانى من انخفاضات سنوية بلغت اوجها عام 1995 حيث حقق الناتج المحلي انخفاض بمقدار 18.315 مليون دينار.

كما نلاحظ من الجدول ان معدلات النمو المركب للضغط التضخمي للفترة من 1980- 2003 بلغ 43.18 % وهذه النسبة تمثل معامل الاستقرار النقدي. وهذا تأكيد بأن قيمة الدينار العراقي شهدت تدبذب كبير وعدم استقرار مما ادى الى انخفاض القوة الشرائية لها. وتأكيداً على الارتفاع المستمر في المستوى العام للاسعار وزيادة حدة التضخم للفترة قيد الدراسة.

جدول رقم (2)

تطور الضغط التضخمي "معامل الاستقرار النقدي" في العراق للمدة (1980-2001) بملايين الدنانير

السنوات	عرض النقد M1	الناتج المحلي الاجمالي GDP 1988 = 100	$\frac{M1}{M1} \times 100$	$\frac{GOP}{GDP} \times 100$	معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي)
	1	2	3	4	3-4 =5
1980	2650.2	19046.9	-	-	
1981	3645.5	18908.1	37.6	0.729-	38.329
1982	4980.7	19557.4	36.625	3.434	33.191
1983	5527.4	17000.6	10.97	13.073-	24.043
1984	5499.9	16748.1	3.120	1.485-	4.605
1985	5777.0	16991.6	1.352	1.454	0.102-
1986	6736.6	17781.3	16.6	4.648	11.952
1987	8316.7	19435.9	23.455	9.305	14.15
1988	9848.0	19432.2	18.412	0.019-	18.431
1989	11868.2	18826.2	20.513	3.119-	23.632
1990	15359.3	16373.4	29.415	13.029-	42.444
1991	24670	7134.8	60.619	56.424-	117.043
1992	43909	8964.0	77.985	25.638	52.347
1993	86430	13318.4	96.838	48.577	48.261
1994	238901	12703.4	176.409	4.618-	180.727
1995	705064	10376.8	195.128	18.315-	213.443
1996	960503	15527.8	36.229	49.640	13.411-
1997	1038097	18926.1	8.078	21.890	13.812-
1998	1351876	18640.3	30.226	1.510-	31.736
1999	1483836	21561.9	9.6712	15.674	5.913-
2000	1728006	23180.6	16.455	7.507	8.948
2001	2159089	25533.3	24.946	10.149	14.797
2002	3013601		39.577		
2003	2898189		3.829-		

معدلات النمو السنوي المركبة للضغط التضخمي (معامل الاستقرار النقدي)

2003 -1980	2003 -1996	1995 -1991	1990 -1986	1985 -1980	السنوات
%43.188	%11.248-	%12.506	%65.08	%33.843-	معدل النمو السنوي المركب للضغط التضخمي

المصدر:

- (1) الاعمدة (1، 2) الجهاز المركزي للإحصاء والاعمدة (3، 4، 5) تم حسابها من قبل الباحثة.
 (2) تم حساب معدلات النمو المركبة من قبل الباحثة بالاستناد الى العمود رقم (5).

المحور الثالث/ تطور عرض النقد وسياسة الاصدار النقدي

اتضح وعلى صعيد المؤشرات النقدية ان عرض النقد تزايد بصورة متسارعة منذ منتصف الثمانينات حيث بلغ 3 تريليون دينار عام 2003 بعد كان 24.7 مليار عام 1991 ويعود السبب في ذلك الى التوسع الكبير في الائتمان المقدم من الجهاز المصرفي الى الدولة بهدف تمويل العجز المالي المتواصل وللحاجة الى النقود لتمويل متطلبات الاتفاق المدني والعسكري.

ويتضح من الجدول (3) ان الفترة من 1980- 1985 شهدت نمواً سنوياً مركباً مقداره 14.9% وتزامنت هذه الزيادة كما اسلفنا سابقاً مع ظروف الحرب مع ايران.

كما ونجد ان النمو المركب لعرض النقد قد ازاد سنوياً حيث بلغ 20.2% خلال الفترة الممتدة من (1986- 1990) وهذا يؤكد زيادة لجوء السلطات النقدية الى سياسة الاصدار النقدي او التمويل التضخمي تماشياً مع استمرار الحرب من جهة وانخفاض عائدات النفط من جهة اخرى.

اما الفترة الزمنية من 1991- 1995 نجد ان عرض النقد قد ازداد نموه السنوي المركب الى 84.2% ويدل ذلك الى زيادة اعتماد الدولة على الاصدار النقدي الجديد بفعل استمرار الحصار الاقتصادي وانقطاع الموارد المالية من النفط.

اما تطبيق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة فقد كان له الاثر الإيجابي في انخفاض عرض النقد للفترة من 1986- 2003 حيث انخفض معدل النمو السنوي المركب لعرض النقد الى 19.28% وكما وجدنا ان نمو عرض النقود السنوي المركب قد ازداد خلال الفترة من (1980- 2003) بنسبة 56.1%.

بالإضافة الى ذلك وعند النظر الى الجدول رقم (3) يمكن القول ان نسبة صافي العملة في التداول الى عرض النقد بالمعنى الضيق كحد ادنى بلغ 78% في عام 1993 وحد اعلى بلغ 91.8% عام 1996 وهذا يفسر ضعف اسعار الفائدة واثرها في الودائع المصرفية مما يؤكد عدم فاعلية سعر الفائدة في استقطاب الادخارات والحد من السيولة لدى الافراد ويعزى السبب في ذلك الى تأكيد زيادة معدلات التضخم بشكل كبير مما يجعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية.

جدول رقم (3)

عرض النقد M1 للسنوات (1980-2003) ومكوناته في العراق بملايين الدينار العراقية

السنوات	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية الأهلية لدى المصارف التجارية	عرض النقد M ₁	التغير السنوي لعرض النقد %M ₁	نسبة العملة الى عرض النقد	نسبة الودائع الجارية الى عرض النقد
	1	2	3	4	5	6
1980	2183.6	466.6	2650.2	-	82.39	17.61
1981	2933.1	712.4	3645.5	37.6	80.46	19.54
1982	4191.1	789.6	4980.7	36.625	84.15	15.85
1983	4690.2	837.2	5527.4	10.97	84.85	15.15
1984	4606.9	893.0	5499.9	3.120	83.76	16.24
1985	4744.2	1032.8	5777.0	1.352	82.12	17.88
1986	5645.1	1019.5	6736.6	16.6	83.80	16.20
1987	7105.8	1210.9	8316.7	23.455	85.44	14.56
1988	8314.1	1533.9	9848.0	18.412	84.42	15.58
1989	9760.2	2108.0	11868.2	20.513	82.24	17.76
1990	13412.1	1947.2	15359.3	29.415	87.32	12.68
1991	21873	2797	24670	60.619	88.7	11.337
1992	36021	7888	43909	77.985	82.0	17.964
1993	67134	19296	86430	96.838	77.7	22.325
1994	199436	39465	238901	167.409	83.5	16.519
1995	584398	120666	705064	195.128	82.9	17.14
1996	881616	78887	96503	36.229	91.8	8.213
1997	929828	108269	1038097	8.078	89.6	10.49
1998	1192530	159346	1351876	30.226	88.2	11.787
1999	1275220	208616	1483836	9.71612	85.9	14.059
2000	1474321	253685	1728006	16.455	85.3	14.680
2001	1782691	37698	2159089	24.946	82.6	17.433
2002	2563693	449908	3013601	39.577	85.1	14.929
2003	1878486.1	11019702.7	2898189	3.829-	64.816	35.184

معدلات نمو عرض النقد السنوي المركبة في العراق

2003-1980	2003-1996	1995-1991	1990-1986	1985-1980
%56.137	%19.28	%84.02	%20.02	%14.908

المصدر: الاعمدة (3، 2، 1) من سجلات البنك المركزي العراقي، مديرية الاحصاء والابحاث، عدد خاص، 2003.

(1) الاعمدة (6، 5، 4) احتسبت من قبل الباحثة.

(2) تم حساب معدلات النمو المركبة من قبل الباحثة استناداً الى العمود رقم (3).

ان ارتفاع صافي العملة في التداول بلغت 21.9 مليار عام 1981 ارتفع الى 2.5 تريليون دينار عام 2002 وقد شكلت الزيادة هذه 11620 % ويعني ذلك وجود تعطيل عالي للسيولة من قبل الافراد وزيادة ظاهرة الاكتناز وانخفاض الايداع لدى الجهاز المصرفي وخلاصة هذه الزيادات في عرض النقود كانت سبب الاصدار النقدي الواسع من خلال التمويل بالعجز (التمويل بالاصدار) او الدين العام او الائتمان الحكومي المقدم من قبل المصارف التجارية له دوراً كبيراً في زيادة وتوسيع القاعدة النقدية نتيجة الاصدار النقدي المتواصل والمفرط.

بالإضافة ان زيادة صافي العملة بالتداول يوضح تدني حجم الادخارات لدى المصارف وانخفاض الوعي المصرفي. وقلة انتشار المصارف التجارية مع تواضع في فاعلية السياسة النقدية في التأثير على اجمالي السيولة المحلية وقد سجل نمو عرض النقد للفترة من 1980-2000 نمو مركباً سنوياً بلغ 56%.

وهذا ما تطرقنا اليه سابقاً هو الفجوة الكبيرة بين تطور السيولة المحلية من جهة وكفاءة وتطور المصارف التجارية من جهة أخرى. هذه الفجوة قد ظهرت فعلاً من خلال حجم السيولة النقدية الكبيرة الغير مستغلة لدى القطاع العام والخاص وكانت عبارة عن مدخرات مودعة لدى الجهاز المصرفي عاجزة عن ايجاد فرص استثمار حقيقي لها مما يعطي انطباعاً ان النشاط الاقتصادي مقتصر على نشاط استهلاكي مع توجه زيادة حجم الاكتناز وتحول الافراد من السيولة المحلية الى النقد الاجنبي والاصول الحقيقية.

المحور الرابع/ نظام اسعار الصرف واثره في الاقتصاد العراقي

يعبر عن سعر الصرف بأنه عدد وحدات العملة المحلية التي تقابلها او تعادلها وحدة نقد اجنبية او بالعكس. وهناك انظمة صرف مختلفة من نظام صرف ثابت الى نظام صرف مدار الى نظام صرف معوم.

اتبع العراق منذ عام 1931 أي منذ اصدار الدينار العراقي بنظام سعر الصرف الثابت واستمر في اتباعه لغاية عام 1991 رغم التغيرات التي طرأت على النظام النقدي الدولي وعلى الاقتصاد العراقي نفسه.

يمكن تقسيم انظمة الصرف في العراق الى عدة مراحل⁽⁹⁾

المرحلة الاولى ما قبل عام 1980:

حددت قيمة الدينار بالدولار الامريكي بنسبة ثابتة هي (303) دولار م خلال تحديد قيمة الدينار العراقي بما يعادل (2.488) غرام من الذهب بع انضمام العراق لاتفاقية بركل ودونر عام 1947⁽¹⁰⁾. اما بعد قرار التأميم الخالد عام 1973 وتدفق حجم كبير من النقد الاجنبي كاحتياطي من العملة الاجنبية لدى السلطات النقدية فلم يشهد أي تغيرات في سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي واحياناً كان سعر الصرف في السوق الموازي هو اقل من سعر الصرف في السوق الرسمي انعكس ذلك السعر على فقدان المنافسة المحلية للسلع الاجنبية حيث اصبحت الاستيرادات منخفضة الكلفة قياساً الى السلع المحلية وانفتح العراق على الاستيرادات بشكل كبير مما ادى الى زيادة الضغط على الاحتياطي الاجنبي من العملات الموجودة لدى البنك المركزي والتي مثلت غطاء للعملة واحتياطي لتمويل الاستيرادات.

كانت هناك عدة ترتيبات لأسعار الصرف منها:

- 1- من عام 1931 لغاية 1947 نظام الصرف بالذهب من خلال الباون الاسترليني.
- 2- من عام 1947 لغاية 1971 نظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل (برتن وودز).
- 3- عام 1973 نظام الربط بالدولار على اساس سعر صرف ثابت للدينار ويعادل 3.3 دولار.

المرحلة الثانية: 1982-1990:

ظهرت الحاجة الى موارد النقد الاجنبي بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية مما ادى الى انخفاض الاحتياطي النقدي الاجنبي وظهور العجز في ميزان المدفوعات والعجز في الموازنة العامة بعد عام 1982 وخصوصاً الموازنة الجارية وانعكاس ذلك على زيادة الطلب على النقد الاجنبي من

(9) د. ثريا الخزرجي وسمير فخري "اهمية اسعار الصرف ودورها في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية العراقية حالة دراسية 1980-2003"

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية/ جامعة بغداد- العدد 37 لسنة 2005

(10) انجرام جيمس "المشكلات الاقتصادية الدولية" ترجمة امساعيل مصطفى دار المعرفة - القاهرة 1973.

جهة وانخفاض قيمة الدينار العراقي من جهة اخرى مما ادى الى ظهور سوق موازي لسعر صرف الدينار حيث وصلت قيمة الدولار الى (1.074) دينار لكل دولار كما موضح في الجدول رقم (4). في حين كان سعره الرسمي يساوي 0.3103 دينار للدولار هذا التباين في سعر الصرف الرسمي الموازي محدوداً بسبب تركيز التجارة الخارجية بيد الدولة كانت تحتسب اسعار الصرف الرسمية، اما الميزان التجاري كان يمول بالقروض الخارجية واستمرت التجارة الخارجية في توفير الاستيرادات وتوفير السلع الاستهلاكية والاستثمارية لتغطية الطلب المحلي وكبح جماح الاسعار والتي خضعت للرقابة حتى عام 1987 وبعد هذا التاريخ سمح للقطاع الخاص بالمساهمة في التجارة الخارجية وتشريع قانون (الاستيراد بدون تحويل) ادى ذلك الى تدهور قيمة الدينار وازدياد الطلب على الدولار وهنا بدأ سعر الصرف في السوق الموازي يتجدد وفقاً للعجز في الميزان التجاري وادى ذلك الى تسديد بعض قوائم التجارة الخارجية من خلال تهريب الدينار الى الخارج وزيادة المضاربات المستقبلية مما ساهم في تدهور سعر الصرف للدينار من جهة وزيادة عرض النقد الناتج عن استمرار عجز الميزانية العامة من خلال التمويل بالاصدار النقدي من جهة ثانية. بالاضافة الى هروب النقد الاجنبي والاحتياطيات الاجنبية من العراق الى الخارج.

جدول رقم (4)

تطور سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي

السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	معدل النمو السنوي %	السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	معدل النمو السنوي %
1	2	3	4	5	6
1980	0.306	-	1992	21	110.00
1981	0.475	55.228	1993	74	252.381
1982	0.48	1.053	1994	456	516.216
1983	0.501	4.375	1995	1674	276.105
1984	0.501	0	1996	1170	30.108-
1985	1.176	134.731	1997	1471	25.726
1986	1.174	0.170-	1998	1620	10.129
1987	1.174	0	1999	1972	21.728
1988	2	70.358	2000	1930	2.130-
1989	3	50.0	2001	1929	0.052-
1990	4	33.333	2002	1957	1.452
1991	10	150.00	2003	1936	1.073-

النمو السنوي المركب لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي في السوق الموازي

السنوات	1985-1980	1990-1986	1995-1991	2003-1996	2003-1980
النمو السنوي المركب لسعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي	%19.803	%33.9	%133.18	%6.499	%65.678

المصدر:

(1) العمود رقم (1) البيانات من (1990-1980) المصدر: الغالبي، عبد الحسين جليل عبد الحسن، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وادواته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع اشارة خاصة للعراق.

- اما البيانات من (1991-2003) المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص، 2003 م.
العمود رقم (2) تم حسابه من قبل الباحثة.
(2) تم حساب معدلات النمو المركبة من قبل الباحث بالاستناد الى البيانات في العمود رقم (1).

المرحلة الثالثة: بين عام 1996 لغاية الوقت الحاضر

اعتباراً من تطبيق مذكرة التفاهم بدأ سعر الصرف للدينار بالانخفاض الكبير فوصل الى الحد الأدنى الى 850 دينار في النصف الاول في عام 1996 في الجدول (4) ولم يتجاوز معدله (1170) دينار للدولار بعد ان بلغ اقصاه عام 1995 حيث بلغ 2500 دينار للدولار ادى ذلك الى انخفاض الاسعار بنسبة 60% عما كانت عليه قبل تلك الفترة⁽¹¹⁾.

ان الاتجاه في اعتماد آلية السوق في تحديد سعر الصرف للدينار العراقي قد يحقق استقرار في المستوى العام للأسعار بشرط ان يكون هناك تدخل من قبل البنك المركزي للمحافظة على استقرار اسعار السوق ومنعا ايضاً للمضاربات التي تلحق الضرر بالاقتصاد بشكل عام وفي المستوى العام للأسعار ودخل المواطن بشكل خاص.

المحور الخامس/ الدين العام الداخلي والخارجي

بداية المقصود بالدين العام الداخلي قيام الدولة بالاقتراض من البنك المركزي والمؤسسات المصرفية ومن الافراد نم خلال طرح السندات الحكومية او سندات الادخار او من خلال الاقتراض المباشر كوسيلة اضافية لتمويل العجز اضافة الى طريقة التمويل بالعجز.

لجأت الحكومة العراقية الى هذه الوسيلة مضطرة في فترة الثمانينات من اجل تغطية عجز اميزانية بسبب زيادة الانفاق الحكومي المدني والعسكري وهذه الآلية قد ادت الى زيادة عرض النقد وزيادة الضغوط التضخمية ومما يولد ايضاً عجز آخر مما يؤدي الى ان تقوم الدولة مرة اخرى بالاقتراض مما يولد تضخم اضافي وبصورة مستمرة على صعيد المؤشرات النقدية وكما اسلفنا سابقاً فقد ازداد عرض النقد منذ عام 1991 بسبب نمو عالية بلغت 78% لعام 1992 الى 195% لعام 1995 وخصوصاً وان الفترة من 1991 ولغاية 1995 تمثل فرض عقوبات اقتصادية دولية مع انقطاع الموارد المالية من النفط. السبب في اعتماد هذه الوسيلة من قبل الدولة يعود الى عدم توفر وسائل تمويل اخرى بالاضافة الى قصور في عمل المؤسسات المالية الموجودة فعلاً وكردة فعل لزيادة عرض النقود فإن حجم الطلب الكلي قد ازداد الى مدى واسع واصطدم بضيق وانخفاض العرض الكلي وبالتالي تصاعدت الاسعار وازداد حجم الضغوط التضخمية.

والجدول رقم (5) يوضح تنامي حجم الدين العام الداخلي للسنوات الممتدة من 1991-2001. نلاحظ من الجدول ان مكونات الدين العام الداخلي شملت رصيد الموجود النقدي لدى البنك المركزي (السحب على المكشوف) او السندات الحكومية وحوالات الخزينة يث بلغ مجموع الدين

(11) هجير عدنان زكي/ دراسات اقتصادية/ بيت الحكمة عدد (1) سنة 2001

العام الداخلي (46.5) مليار دينار عام 1991 ثم قفز الى (3.5) ترليون اما المكون الاول فقد قفز الى 3104 مليار عام 1991 بعد ان كان (2.7) مليار عام 1991 ، اما السندات الحكومية والتي شملت (سندات القادسية) ومدتها 10 سنوات ولقد تم اطلاقها بشكل نهائي عام 2001.

جدول (5)

الدين العام الداخلي للسنوات 1991- 2001 (مليون دينار)

التفاصيل	1991	1993	1995	1997	1999	2001
مجموع الدين العام الداخلي	46473	137696	926988	1479302	2205019	3552885
رصيد الموجود النقدي في البنك المركزي	2723	11846	17503	1417.6	153269	310285
السندات	2500	2500	3985	9100	8000	-
لدى البنك المركزي	21	3	5	122	-	-
لدى البنوك التجارية	47	98	1910	33281	3103	-
لدى الأخرى	182	149	2120	5650	4997	-
حوالات خزينة	43500	125500	75150	13285	2043750	324 2500
لدى البنك المركزي	27611	86170	58750	149 571	133 2842	1972 255
لدى البنوك التجارية	15650	39224	16363	949575	719676	1967061
لدى الأخرى	239	106	310	260	1232	3184

المصدر: البنك المركزي العراقي/ المديرية العامة للإحصاء والأبحاث مجموعة إحصائية عدد خاص سنة 2003

والمكون الثالث هو حوالات الخزينة العراقية وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة لغرض الاقتراض من البنك المركزي او البنوك التجارية او الافراد او المؤسسات الخاصة لغرض دعم الميزانية العامة، فقد بلغت 3.1 ترليون دينار عام 2001 بعد ان كانت (43.5) مليار دينار عام 1991 اما حجم المديونية الخارجية للعراق فلا يمكن تحديدها بدقة وذلك لعدم وجود احصائية محلية او دولية واضحة ودقيقة حيث تتفاوت تقديرات الخبراء العراقيين والخبراء الدوليين في تحديد حجم المديونية ففي تقرير لأحد خبراء البنك المركزي العراقي فقد قرر حجم المديونية الخارجية بـ (125) مليار دولار. بالإضافة الى التعويضات من خلال انشاء صندوق⁽¹²⁾ التعويضات تحول اليه 5% إيرادات النفط سنوياً لدفع تعويضات الى الكويت والتي قدرت بـ (100) مليار دولار.

وهذا يعني ان العراق قد رهن إيراداته النفطية لسنوات طويلة قادمة وان تعويضات الحرب تعتبر عامل خارجي مهم له تأثير خطير على الاقتصاد العراقي حيث قدرت اضرار الاقتصاد العراقي في البيئة البحثية وغيرها من قبل لجنة خبراء تقدير اضرار الغزو التابعة لمجلس الامن بـ (240) مليار دولار. ويمكن توزيع المديونية الخارجية للعراق والمقدرة بـ (125) مليار دولار توزيعاً جغرافياً حيث يعود ثلث هذه الديون لنادي باريس والتي تضم اليابان وروسيا والمانيا والولايات المتحدة اكبر الدائنين والباقي يعود الى الدول العربية الضخمة.

ان هذه الأرقام في المديونية تجعل من وضع الاقتصاد العراقي اكثر سوءاً وأكثر ضبابية وأكثر تشاؤماً لأنه لا يمكن لأي اقتصاد ان يتقدم بخطى نحو التنمية والإصلاح الاقتصادي وهو مثقل بمديونية بمليارات الدولارات الى الدول الأخرى وان استقطاع هذه المديونية يعني استقطاع من الدخل القومي ومن دخل الافراد الذي يعاني من انخفاض في قيمته الحقيقية أصلاً.

وعند القاء نظرة على وضع التوازن الخارجي للاقتصاد العراقي ونعني به توازن ميزان المدفوعات حيث نجد ان ميزان المدفوعات للعراق قد تعرض الى عجز بدأ من العام 1980 ولغاية عام 2003 كما في الجدول (6) حيث نجد ان معدلات النمو السنوي كانت سالبة بمعنى ان هناك عجز مستمر وزيادة سنوية للعجز حيث وصل الى أعلى مستوى له عام 1994 حين بلغ (-804.2) وثبت العجز منذ ذلك ولغاية عام 2003.

(12) انشاء صندوق وفقاً لقرار مجلس الامن رقم 678 عام 1991.

ونلاحظ ان معدل النمو السنوي المركز للفترة قيد الدراسة بلغ (-61.04%) .
ان هذه المؤشرات هي دليل واضح على الاختلال الكبير الذي يتعرض له ميزان المدفوعات والعجز المزمن المتفاقم والذي يلقي بضلاله واثره السلبي على الاقتصاد العراقي محلياً والذي يظهر بأن ميزان المدفوعات يتصف بدرجة انكشاف عالية وهذه السمة تتصف بها معظم موازين المدفوعات للدول ذات المديونية الخارجية.

جدول (6) تطور ميزان المدفوعات العراقي للمدة (1980-2003) بملايين الدنانير

السنوات	ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي	السنوات	ميزان المدفوعات	معدل النمو السنوي
	1	2		1	2
1980	4742.6	-	1992	564.0-	54.316-
1981	3769.4-	20.520-	1993	719.6-	27.815
1982	5394.8-	43.121	1994	804.2-	11.757
1983	995.6-	81.545-	1995	804.2-	0.0
1984	664.9-	33.216-	1996	804.2-	0.0
1985	350.8-	47.240-	1997	804.2-	0.0
1986	683.7-	94.897	1998	804.2-	0.0
1987	281.7	141.202-	1999	804.2-	0.0
1988	1231.1-	537.025-	2000	804.2-	0.0
1989	696.1	156.543-	2001	804.2-	0.0
1990	156.7-	122.511-	2002	804.2-	0.0
1991	1232.4-	686.471-	2003	804.2-	0.0

النمو السكاني المركب لنمو ميزان المدفوعات العراقي

السنوات	1985-1980	1990-1986	1995-1991	2003-1996	2003-1980
معدل النمو السنوي المركب لميزان المدفوعات	%184.945-	%38.47	%4.95	0.0	%61.004-

المصدر:

(1) العمود رقم (1) البيانات من (1980-1990) المصدر: عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وادارته في ظل الصدمات الحقيقية والتغذية، مصدر سابق، ص 141.

اما البيانات (1991-2002) المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث. - العمود رقم (2) تم حسابه من قبل الباحثة.

(2) تم حساب معدلات النمو السنوي المركبة من قبل الباحث بالاستناد الى العمود رقم (1).

الاستنتاجات

- 1- تواضع في اداء السياسة النقدية في التأثير والسيطرة على عرض النقد مع وجود اخفاقات بين حين وآخر.
- 2- خضوع السياسة النقدية او قراراتها الى الضغوط الحكومية وخصوصاً فيما يتعلق بالاصدارات النقدية الجديدة والمبالغ بها.
- 3- اعتماد السياسة النقدية بشكل كبير على الادوات النوعية والانتقائية.
- 4- استخدام سياسة التمويل بالعجز للانفاق العام والتي ادت الى تسارع معدلات التضخم وظهور الاختلالات الداخلية والخارجية واتساع حالة اللاتوازن.
- 5- التوسع الكبير في حجم الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي والمصارف التجارية الى الحكومة لتمويل العجز نتيجة لزيادة الانفاق العام على الصعيدين المدني والعسكري بسبب ظروف العراق الاستثنائية (الحروب، الحصار) وهذا التوسع ادى الى زيادة عرض النقود بصورة هائلة.

- 6- نجاح السياسة النقدية يعتمد على استقرار السياسات الاخرى المكملة وخصوصاً سياسة الانفاق الحكومي.
- 7- التغير والتدهور في قيمة الدينار العراقي ادى الى ظهور (الدولة) في الاقتصاد اضافة الى توجه الافراد نحو الاصول الحقيقية الاخرى.
- 8- الانخفاض المستمر في سعر صرف الدينار يرتبط بالمتغيرات الاقتصادية الاخرى ويؤثر عليها وخصوصاً انعكاسه على عرض النقد وميزان المدفوعات.
- 9- صادرات لنفط تمثل النصيب الاكبر في إجمالي صادرات العراق تصل الى 90%.
- 10- تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمة خارجية كبيرة اثرت في نشاطه من خلال الارتفاع في الاسعار، التضخم، انخفاض اسعار الصرف وتعود اسباب الصدمة الى توقف إيرادات النفط، تجميد ارصدة العراق في الخارج.
- 11- الاقتصاد العراقي شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار حيث توجد علاقة تبادلية بين اسعار الصرف للدولار والمستوى العام للأسعار.
- 12- تفاقم حجم المديونية الخارجية.
- 13- تواضع الكفاءة والاداء للسوق المالية والسوق النقدية في العراق.
- 14- بسبب اتباع السلطات النقدية سياسة النقد الرخيص بشكل مستمر مما تسبب في ضعف السيطرة على نسب التضخم والتي تجاوزت حدود التضخم الجامح لذا فان السلطات النقدية لم تستطع ان تحد من نسب التضخم الكبيرة .

التوصيات

- 1- إقرار تشريعات وقوانين تهدف الى اعطاء استقلالية الى حد ما للبنك المركزي في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة النقدية وخصوصاً الاصدار النقدي الجديد والذي يجب ان يكون بعيد عن القرارات السياسية المتخذة من قبل الدولة وتكون هناك هيئة استشارية تضم خبراء اقتصاديين واكاديميين وتشارك في صناعة القرارات الاقتصادية.
- 2- إعادة النظر بسياسة (النقود الرخيصة) لتمويل الدين الحكومي.
- 3- عند وضع السياسة النقدية المستقبلية للعراق لا بد من الاخذ بنظر الاعتبار اولويات الاهداف وخصوصاً هدف الحد من البطالة لما له من خطورة على الوضع الاقتصادي والسياسي والامني.
- 4- استمرار مكثف لجهود البنك المركزي لدعم وإعادة الثقة بالدينار العراقي والمحافظة على استقراره من خلال اجراءات عدة منها مزاد العملة الاجنبية بالاضافة الى زيادة نسبة غطاء العملة من النقد الاجنبي على شكل (سلة عملات).
- 5- ضرورة توجه البنك المركزي لطرح سندات حكومية تحت أي مسميات بمعدلات فائدة مجزية وبيعها للأفراد بهدف الحد من نمو الكتلة النقدية وتوظيفها لتمويل المشاريع الصغيرة ويهدف الحد من البطالة بالاضافة الى ان هذا الاسلوب يعيد الثقة بين الجهاز المصرفي والافراد ويطور من العادات المصرفية.
- 6- اتباع اساليب حديثة ومتنوعة في اداء المصارف التجارية مثل جوائز سنوية للمودعين او اداء خدمات اخرى للمودعين والهدف من ذلك زيادة توجه الافراد للايداع لدى المصارف التجارية والحد من ظاهرة الاكتناز الموجودة حالياً.
- 7- الاهتمام بالمؤسسات الضريبية وإعادة قوانين الضريبة ويهدف إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وزيادة موارد الدولة والحد من العجز المزمن.
- 8- السعي الى شطب جزء من المديونية الخارجية بالاضافة الى اعادة جدولة الديون المتبقية.
- 9- دعم اجراءات البنك المركزي في توفير احتياطات نقدية اجنبية من خلال تنويع الموجودات الاجنبية والتقليل من الاعتماد على الدولار كاحتياطي نقدي او عملة تدخل ويجاد بدائل اخرى من العملة الصعبة مثل (اليورو) والذي يعتبر اكثر استقراراً في البورصات العالمية بالاضافة الى عملات اخرى تعتمد بشكل خاص على الشركاء التجاريين للعراق.
- 10- اجراء اصلاحات نقدية شاملة واستخدام السياسات الاقتصادية الاخرى وخصوصاً السياسة المالية لكي تتكامل هذه الحزمة من السياسات للحد من التضخم والحد من السيولة النقدية الهائلة .
- 11- اعطاء اهمية للقطاع الخارجي بهدف الحد من العجز الخارجية والتأكيد على الصادرات غير النفطية وتنشيطها والحد من الاستيرادات الكمالية والترفيهية غير الضرورية.

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والابحاث تقرير عام 2003.
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية تقارير 2000- 2001- 2003.
- 3- انجرام جيمس- المشكلات الاقتصادية الدولية/ ترجمة اسماعيل مصطفى دار المعرفة- القاهرة 1973.
- 4- د. ثريا الخزرجي وسمير فخري "اهمية اسعار الصرف في تجاوز بعض الازمات الاقتصادية- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية/ جامعة بغداد عدد 37 سنة 2005.
- 5- د. ثريا الخزرجي وعباس يحيى "امكانات السياسة النقدية في العراق ودورها في تشجيع الاستثمار" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية/ جامعة بغداد العدد 40 لعام 2005.
- 6- د. سامي خليل "النقود والبنوك" ، مطبعة الكويت – 1989.
- 7- سامي عطفو "السياسة النقدية في العراق في ظل الحصار" مجلة دراسات اقتصادية – بيت الحكمة العدد 20 لسنة 1999.
- 8- عقيل جاسم عبد الله النقود والمصارف دار مجدلاوي عمان 1999.
- 9- علي توفيق الصادق (السياسة النقدية في الدول العربية) صندوق النقد العربي مايو 1996.
- 10- د. عوض فاضل اسماعيل النقود والبنوك – جامعة بغداد 1999.
- 11- د. مظهر محمد صالح/ ملاحظات عن السياسة النقدية/ البنك المركزي.
- 12- د. هجير عدنان زكي "دراسات اقتصادية"/ بيت الحكمة عدد 1 لسنة 2001.